

مواجهة ديون التعليم والجائحة .. مسئولية تشاركية

ضمن فعاليات/ أسبوع العمل العالمي للتعليم وحملة إلغاء الديون من أجل التعليم والمستقبل

2021



طلال أبو ركةبة/ باحث وكاتب سياسي

تشكل تداعيات جائحة كوفيد 19 كورونا، الاقتصادية تهديداً مباشراً لمكتسبات التعليم حالياً، والدخل مستقبلاً لملايين الأطفال حول العالم. وهو ما يستدعي الحاجة والضرورة إلى ابتكار أساليب جديدة لدعم وتحسين جودة التعليم، وفي مقدمتها تخفيف أعباء الديون كي تتمكن الدول الفقيرة من تمويل التعليم خصوصاً في مراحله الأساسية، والذي يعتبر حقاً أساسياً وتمكينياً من حقوق الإنسان، خلال السنوات القادمة.

بالنظر إلى ما قبل تفشي الجائحة، تشير الدراسات حول التعليم إلى تنامي المخاوف إزاء مدى انتشار "فقر التعلم" والذي يعرف بأنه "عدم القدرة على قراءة وفهم نص بسيط في سن العاشرة". وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن الأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يعانون من انعدام تلك المهارة بنسبة تصل إلى 53%، ولقد ارتفعت منذ بداية الجائحة لتصل إلى نسبة 63%، كما تشير إلى أن الجيل الحالي من الطلاب معرض لخسارة ما قيمته 10 تريليونات دولار من الدخل نتيجة فقدانه قدرًا من التعليم.

ويشير تقرير للأمم المتحدة حول تداعيات كورونا على قطاع التعليم في العالم، إلى أن الجائحة تسببت في أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تضرر منه نحو 1.6 بليون من طالبي العلم، في أكثر من 190 بلداً في جميع قارات العالم، وأن عملية إغلاق المدارس أثرت على 94% من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99% في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

تفاقم الأزمة الفوارق التعليمية القائمة أصلاً عن طريق الحد من فرص الكثير من الأطفال والشباب المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق المهمشة والريفية، وتعيق قدرتهم على الاستمرارية في مواصلة التعليم، وأنه ثمة مخاوف أن تمتد الخسائر في التعليم إلى ما يتجاوز هذا الجيل وتمحو عقوداً من التقدم في مجالات ليس أقلها دعم فرص الفتيات والشابات من الالتحاق بالتعليم والبقاء فيه.

من ناحية أخرى فإن التداعيات الاقتصادية للجائحة قد تدفع ما يقارب من 150 مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع خلال العام 2021، إضافة إلى 689 مليون في الوقت الراهن، الأمر الذي يعني أن هناك المزيد من الأطفال مجبرون على ترك الدراسة للأبد، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر المقترن بإغلاق المدارس. كما تشير التقديرات إلى ارتفاع في معدلات التسرب من التعليم، وبأن الفتيات أكثر عرضة لعدم العودة إليه من الذكور، وهو ما يستدعي التحرك الجاد الآن وبذل جهود ملحة حتى لا تتسع الهوة والتفاوت في نواتج التعليم بشكل يصل إلى حافة الانهيار، حيث أن الإخفاق في التصدي لتلك الديون سيؤدي إلى حرمان جيل بكامله من التعليم ومن فرصة تحقيق الرخاء لهم ولأسرهم.

يجب أن تركز خطة التصدي للديون في قطاع التعليم على عدة محاور أو جبهات، الأولى العمل على سد الفجوة الرقمية، وتقليص الفجوات الواسعة في أنظمة التعليم من خلال انتهاج التعليم المزدوج وجاهي وافتراضي مما يتطلب إتاحة أوسع لاستخدام الأدوات الإلكترونية في التعليم الإلكتروني، والذي يجب أن يركز على تعزيز نهج التشاركية في الحصول على المعلومة وتطوير المهارات داخل البيئة التعليمية. وهذا يعني أن تعمل الدول المعنية على تسريع وتيرة الاستثمار في المعلمين باعتبارهم حجر الزاوية في النهوض بالمسيرة التعليمية من خلال تطوير مهاراتهم وبناء قدراتهم في هذا المجال. كما أنه يجب أن يعكس هذا النوع من التعليم أهمية اشراك الأسرة في العملية التربوية وأن يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في الظروف الأسرية، بما يضمن استدامة التعليم في المدرسة والمجتمع معاً.

يعني ذلك بشكل واضح أنه لا بد للدول من إدراج سياسات تعليمية وتربوية شاملة تستمر في الطلبة وتحميهم من التعرض للفقر والحرمان من التعليم. وذلك باعتبار أن الاستثمار في التعليم هو الأساس استثمار في رأس المال البشري الذي يعد المحرك الرئيس لأي عملية تنموية في المجتمع.

أن مواجهة جملة التهديدات التي باتت تواجه عملية الاستثمار في قطاع التعليم منذ بداية جائحة كورونا، تركز على ضرورة إعفاء الديون في قطاع التعليم وتحسين أولويات الإنفاق العام يمكن أن يتيح الموارد اللازمة للإنفاق على التعليم في الدول البلدان الضعيفة، بما يساهم بشكل فعلي في إعادة بناء اقتصادها. فالأنظمة التعليمية الأكثر ذكاء وإنصافاً وصموداً أمام صدمات مثل جائحة كورونا، تشكل الركائز التي سيتوقف عليها النجاح في مواجهة الأزمات، وهو الأمر الذي كشفتته جائحة كورونا مبكراً.

إن تعزيز قدرة نظم التعليم على التكيف يمكن البلدان من الإستجابة للتحديات المباشرة لإعادة فتح المدارس على نحو آمن ويجعلها في وضع يتيح لها التعامل على نحو أفضل مع أزمات المستقبل، ولذلك فإن الحكومات عليها التركيز على الإنصاف وشمول الجميع، وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التعليم، وكفالة القيادة والتنسيق، وتعزيز آليات التشاور والتواصل، وهذا لا يمكن تحقيقه دون دعم وتمويل قطاع التعليم، وإعفائه من الديون المتراكمة عليه في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهو ما يعني أن المسؤولية هنا هي مسؤولية تشاركية...!